الرباط في 2 فبراير 2011

مذكرة إخبارية

الاقتصـــــاد الوطنـــي خلال سنة 2010 و2011

- ✓ نمو الاقتصاد الوطني قدر ب 3,3 % سنة 2010 وتوقع 4,6 % سنة 2011.
- ✓ انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، بوتيرة نمو تقدر ب 5% خلال سنتي 2010 و2011.
- ✓ التحكم في معدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، في حدود 0,8% وتوقع ارتفاعه إلى 2,5 % سنة 2011.
- ✓ تقلص العجز الجاري للمبادلات الخارجية سنة 2010، وتفاقمه خلال سنة 2011، منتقلا على التوالي من 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,6% سنة 2011.

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، ككل سنة خلال شهر يناير، بإصدار الميزانية الاقتصادية التوقعية والتي تقدم مراجعة للتوقعات المدرجة في الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يونيو.

وفي هذا الإطار، تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2011 تقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 وآفاق تطور أهم المجاميع الماكرواقتصادية خلال سنة 2011، ومدى تأثيره على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني.

ويعتمد في إعداد هذه التوقعات الاقتصادية على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط وبعض القطاعات الوزارية والمؤسسات المالية خلال النصف الثاني من سنة 2010. كما يؤخذ بعين الاعتبار تأثيرات مختلف المقتضيات الجبائية والمالية المسطرة في القانون المالي لسنة 2011 والمصادق عليه من طرف البرلمان خلال شهر دجنبر2010، على أنشطة الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى رصد أهم التطورات المرتبطة بالمحيط الدولي المسجلة خلال سنة 2010 وتلك المنتظرة خلال سنة 2011.

- **الفرضيات المعتمدة بخصوص المحيط الدولي**

تؤكد التوقعات الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية[1]، الانتعاش الذي عرفه نمو الاقتصاد العالمي ابتداء من سنة 2010، ويتوقع أن يتعزز خلال سنة 2011 و2012. وقد تمت مراجعة وتيرة النمو المتوقعة في خريف سنة 2011 نحو الارتفاع، رغم صعوبات الدين السيادي لبعض الدول المتقدمة واستمرار الاختلالات الماكرو اقتصادية، خاصة المتعلقة بسوق الشغل والمبادلات الخارجية.

وعلى هذا الأساس، سيسجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة 4,4% سنة 2011 و4,5% سنة 2012 عوض 5% المقدرة سنة 2010. ورغم انخفاض وتيرة النمو المتوقع خلال سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010، لكنها ستأخذ منحا يعكس التطور الحقيقي لدينامية الاقتصاد العالمي، والذي عرف سنة 2010 معدلات نمو إيجابية مقابل المعدلات السلبية المسجلة سنة 2009. بالإضافة إلى ذلك، سيتقلص تأثير العوامل المؤقتة من خلال السياسات العمومية التحفيزية خلال سنة 2010، فاسحة المجال لميكانيزمات السوق.

وفي هذا السياق، **قامت دول مجموعة G20، بالمصادقة تدريجيا على سياسات اقتصادية جديدة** لمواكبة هذا الانتعاش على المدى القصير والمتوسط، وذلك بتفعيل العوامل البنيوية للإقلاع الاقتصادي. وتندرج هذه السياسات المتبعة في مسلسل تنظيم الأسواق المالية، بمنح اهتمام كبير للحكامة داخل المنظمات المالية العالمية، بهدف ضمان الشفافية والعدالة في العلاقات الدولية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، تعالج هذه السياسات آليات اقتصادية، تمكن من استعادة التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد العالمي. كما اعتمدت اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية سياسات متباينة، تهدف إلى تقوية صادرات الدول المتقدمة من جهة وتعزيز الطلب الخاص للدول الصاعدة والنامية من جهة أخرى.

وعلى العموم، ستساهم جميع المناطق الاقتصادية في تعزيز الانتعاش الاقتصادي وخاصة اقتصاديات الدول المتقدمة، التي تضررت كثيرا بالأزمة العالمية، حيث سجلت نموا سالبا ب 3,4% سنة 2009 مقابل ارتفاع ب 2,6% بالنسبة للدول الصاعدة و النامية.

وهكذا، ستسجل **اقتصاديات الدول المتقدمة** نموا ب 2,5% سنة 2011 عوض 3% سنة 2009. وبفضل سياسة انتعاش سريع وقوي للاستهلاك الخاص، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هو البلد الوحيد الذي سيعرف ارتفاعا في الناتج الداخلي الإجمالي، حيث سينتقل من 2,8% سنة 2010 إلى 3% سنة 2011.

[1] صندوق النقد الدولي لشهر يناير 2011، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و اللجنة الأوربية لشهر دجنبر 2010.

ومن جهته عرف **الاقتصاد الياباني** خلال سنة 2010، تحسنا في نموه و الذي بلغ 4,3%، بعد الانخفاض الكبير ب 6,3% المسجل سنة 2009. وتعزى هذه النتيجة بتوسع الصادرات، نتيجة انتعاش طلب الاقتصاديات الأسيوية وكذا تأثير التدابير التحفيزية المكثفة لتشجيع استهلاك الأسر، أي 1,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010. غير أن النشاط الاقتصادي الياباني، سيعرف تباطؤا خلال سنة 2011، حيث سيسجل معدل النمو نسبة 1,6%، نتيجة انخفاض دينامية الصادرات التي لن تتجاوز 4,8% عوض 24,7% سنة 2010، حيث لن تساهم سوى ب 0,2 نقطة في النمو سنة 2011.

ورغم التفاوتات التي تعرفها اقتصاديات **دول منطقة اليورو**، باعتبارها منفذا أساسيا للصادرات المغربية ومصدرا مهما للتحويلات الجارية الخاصة، فإنها ستسجل نموا ب 1,5% سنة 2011 عوض 1,8% سنة 2010 و4,1-% سنة 2009. غير أن هذا النمو يبقى دون مستوى القدرات الاقتصادية للمنطقة.

وبخصوص **اقتصاديات الدول الصاعدة**، فمن المتوقع أن تستمر في تسجيل نمو قوي بنسبة 6,5% سنة 2011 عوض 7,1% سنة 2010 و2,6% سنة 2009، وذلك بفضل النتائج التي ستسجلها اقتصاديات الدول الأسيوية واقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واقتصاديات إفريقيا جنوب الصحراء، التي صمدت في وجه الأزمة الاقتصادية العالمية. وستؤدي دينامية نمو الاقتصاد العالمي والتي من المتوقع أن تتواصل خلال سنة 2012، إلى جانب انخفاض في العرض لبعض المنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية، نتيجة الظروف المناخية غير الملائمة، إلى ارتفاع الأسعار الدولية، خاصة أسعار البترول والمنتجات الغذائية الأساسية. ذلك أنه من المرتقب أن يسجل متوسط سعر البترول الخام الذي وصل إلى 79 دولارا سنة 2010 ارتفاعا إلى 90 دولارا للبرميل سنة 2011 وهو نفس مستوى 2008. وستسجل أسعار المواد الأساسية بدورها ارتفاعا ب 11% سنة 2011 مقابل زيادة ب 23% سنة 2010.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف تطور قيمة اليورو مقابل الدولار تحسنا للعملة الأوربية بالمقارنة مع الدولار الأمريكي، حيث ستصل إلى 1,39 سنة 2011 عوض 1,33 سنة 2010. وبالتالي ستتراجع تنافسية اقتصاديات منطقة اليورو مقارنة بتنافسية المنتجات الأمريكية. ومع ذلك، يتوقع أن تواصل اقتصاديات الدول المتقدمة تنفيذ سياسة نقدية مرنة والتي ستساعد على امتصاص التضخم المستورد والتحكم في ارتفاع أسعار الاستهلاك في حدود 1,6%. وبالمقابل، ستعرف الدول الصاعدة والنامية وخاصة تلك غير المنتجة للنفط، زيادة في الأسعار الداخلية بحوالي 6% سنة 2011.

ورغم ارتفاع الأسعار العالمية، فإن قوة الطلب العالمي ستعزز التجارة العالمية في مسار نموها المرتفع، حيث سيرتفع حجمها من السلع و الخدمات ب 7,1% سنة 2011 عوض 12% سنة 2010 وانخفاض ب 10,7% سنة 2009.

➢ الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 و2011

1- وضعية الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010

تأثر الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010 بالارتفاع الكبير للأسعار الدولية للمنتجات الأساسية في الأسواق العالمية، وذلك جراء التطورات التي عرفه المحيط الدولي. وموازاة مع ذلك استفاد الاقتصاد الوطني من فرص جديدة وخاصة لتوسيع الأسواق في وجه الصادرات.

غير أن، السياسات المالية المتبعة، خاصة مراجعة الزيادة في نفقات دعم أسعار المواد الاستهلاكية برسم سنة 2010، لتصل إلى 25 مليار درهم عوض 14 مليار درهم المصادق عليها في القانون المالي برسم نفس السنة، مكنت من امتصاص موجة ارتفاع الأسعار الدولية ومن التحكم في التضخم الداخلي. وبالموازاة مع ذلك، فإن اتباع سياسة نقدية مرنة لمواجهة تراجع السيولة، مكنت من المحافظة على القوة الشرائية للأسر ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وبذلك لن يتجاوز ارتفاع الأسعار الداخلية للاستهلاك 1%، فيما لن يتعدى ارتفاع السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي 0,8% .

ورغم ذلك فإن الحسابات الوطنية الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية الاقتصادية التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2010 مكنت من إبراز تباطؤ في نشاط بعض القطاعات الوطنية منها على الخصوص، القطاع الأولي وقطاع البناء والأشغال العمومية وبعض فروع أنشطة الصناعات التحويلية والتجارة.

وساهمت تدابير التحكم في تطور الأسعار الداخلية، مصحوبة بارتفاع إجمالي الاستثمار العمومي خلال سنة 2010 وتتبع الإجراءات[2] المتخذة من طرف لجنة اليقظة الإستراتيجية التي أنشأتها الحكومة سنة 2009، في الحفاظ على دينامية الطلب الداخلي والخارجي، وبالتالي مساهمتها في النتائج الجيدة للأنشطة غير الفلاحية.

وهكذا مكنت معطيات الحسابات الفصلية من تتبع زمني لتراجع النمو الاقتصادي، حيث سجل نمو الناتج الداخلي الإجمالي معدل 3,6% خلال الفصل الأول و3% خلال الفصل الثاني والثالث على التوالي. كما مكنت هذه الحسابات من تحديد الأنشطة التي كانت وراء هذا التراجع في وتيرة النمو الاقتصادي.

ويتعلق الأمر، أولا بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يتمكن من تحقيق الانتعاش المتوقع وذلك رغم مواصلة أنشطة الأشغال العمومية لديناميتها، حيث لم يسجل سوى نموا بنسبة 2,1% خلال الفصول الثلاثة الأولى لسنة 2010 عوض 7,4% كمتوسط سنوي للفترة 2006-2009. ويعزى هذا التباطؤ خاصة

[2] مواصلة تدابير دعم التشغيل والتصدير وحماية فرص العمل بالقطاع الخاص.

إلى انخفاض إنتاج السكن الاجتماعي ب 37% خلال نفس الفترة.

ومن جهته سجل قطاع الصناعات التحويلية، نموا متواضعا ب 1,9% خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2010، نتيجة تواضع طلب منطقة اليورو على بعض الصناعات التحويلية، كالنسيج والصناعات الغذائية.

كما عرف قطاع التجارة، الذي يرتبط بشكل كبير بدينامية القطاع الثانوي والفلاحي، تراجعا ملحوظا، مسجلا نموا قدر ب 1,9% عوض 3,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2006-2009.

ومكنت الحسابات الفصلية كذلك من فهم تغير المنحى لصالح بعض القطاعات خاصة المعادن و السياحة والنقل وبعض فروع الصناعات التحويلية (الكيميائية وشبه الكيميائية والكهربائية والإلكترونية).

وخلال سنة 2010، وأخذا بعين الاعتبار لتتبع ظرفية الاقتصاد الوطني خلال الفصل الرابع من نفس السنة، فإن الأنشطة غير الفلاحية قد سجلت نموا ب 5% سنة 2010 عوض 1,3% سنة 2009. وعرف القطاع الثانوي (الصناعات، البناء والأشغال العمومية، المعادن والطاقة)، الذي تأثر بشكل كبير بالأزمة العالمية، ارتفاعا في قيمته المضافة ب 6,6% عوض انخفاض ب 4,7% سنة 2009 ، نتيجة تحسن الفرص التصديرية المتاحة لهذا القطاع، خاصة صادرات الفوسفاط الخام والحامض الفوسفوري والأسمدة وصادرات المواد النصف المصنعة وصادرات مواد التجهيز. وعرفت أنشطة الخدمات (التجارة، والنقل والفنادق والمطاعم، والأنشطة المالية وغيرها من الخدمات غير التسويقية) زيادة ب 4,4% سنة 2010 عوض 4% سنة 2009، نتيجة تعزيز النتائج الجيدة لعدة قطاعات، خاصة، قطاع الاتصالات والأنشطة المالية وأنشطة القطاع السياحي.

غير أن انخفاض القيمة المضافة **لأنشطة القطاع الأولي** ب 7,1% سنة 2010 مقارنة بالنتائج الجيدة المسجلة سنة 2009 (29%)، أدى إلى التخفيف من انتعاش الأنشطة غير الفلاحية خلال سنة 2010 .

وبالتالي، عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010، تراجعا طفيفا، مسجلا نموا قدر ب 3,3% عوض 4,9% سنة 2009 و 5,6% سنة 2008.

على مستوى **استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي**، وبالإضافة إلى استفادة النمو الاقتصادي من تعزيز الطلب الداخلي خلال سنة 2010، فإنه استفاد كذلك بشكل كبير من الدينامية الجديدة للطلب الخارجي. وعرفت الصادرات من السلع والخدمات بالحجم خلال سنة 2010، ارتفاعا ب 14,4% ، أي بوتيرة أعلى من تلك التي سجلتها الواردات ب 5,7% وبذلك ساهم صافي الصادرات ب 1,9 نقطة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي،

بعد مساهمة سالبة بأقل من 2,8 نقطة بين سنتي 2007 و2009.

وبخصوص الطلب النهائي الداخلي، فإن مساهمته لم تتجاوز1,4 نقطة خلال سنة 2010، نتيجة تراجع التغير في المخزون الذي لم يمثل سوى 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 6,2% سنة 2009، حيث سجل مساهمة سلبية ب 2,5 نقط بعد المساهمة الإيجابية ب 1,2 سنة 2009. في حين حافظ كل من استهلاك الأسر والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت على مستويات مساهماتها السابقة في النمو، لتسجل على التوالي 2,5 و1,1 نقطة خلال سنة 2010.

وعلى مستوى **تمويل الاقتصاد**، سيعرف الادخار الداخلي تراجعا بحوالي نصف نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي ليستقر في 24,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. فيما ستعرف حصة الثروات المتراكمة الموجهة لاستهلاك الأسر. وسيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي زيادة ب 4,1% سنة 2010 مقابل 4,8% كنسبة ارتفاع للاستهلاك النهائي الوطني.

غير أن تحسن صافي المداخيل الواردة من باقي العالم، خاصة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي وصلت إلى 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 6,8% سنة 2009 ، قد مكن الادخار الوطني من تسجيل معدل بلغ حوالي 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010.

وبالموازاة مع ذلك، تراجعت حصة الاستثمار الخام (المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون)، لتصل إلى 34,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 عوض 36% سنة 2009 . وتعزى هذه النتيجة إلى تراجع التغير في المخزون بحوالي نقطة ونصف بالنسبة الناتج الداخلي الإجمالي واستمرار التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في مستواه. وبالرغم من هذا الانخفاض الذي سجله معدل الاستثمار الخام، فقد أفرز حساب الادخار–الاستثمار عجزا في التمويل بلغ 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض العجز الحاد ب 5% سنة 2009.

2- آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة2011

اعتمادا على المقتضيات المدرجة في القانون المالي لسنة 2011، سيتميز الاقتصاد الوطني خلال هذه السنة بمواصلة الطلب الداخلي النهائي لديناميته، خاصة الاستهلاك النهائي للأسر المقيمة وتوسع الاستثمار العمومي والخاص. كما سيعزز ارتفاع الاستثمار الحكومي ب21,4% ونفقات دعم الأسعار في حدود 17 مليار درهم والزيادة في نفقات موظفي الإدارات العمومية بحوالي 7%، وكذا التدابير الضريبية لصالح المقاولات الصغرى، مساهمة الطلب الداخلي في النمو الاقتصادي.

ومن جهتها، ستواصل السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك المغرب تأمين التمويل الكافي لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين. ويتوقع أن تواصل القروض للاقتصاد، خلال سنة 2011، منحاها التصاعدي ودعم الطلب الداخلي، بعد أن عرفت خلال السنتين الماضيتين ارتفاعا قدر ب 10 % كمتوسط سنوي.

كما سيواصل **تعزيز الطلب الخارجي** على السلع والخدمات، خاصة السياحة الدولية، دعمه للنشاط الاقتصادي الوطني، حيث سيرتفع الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب ب 6 % سنة 2011 عوض 8% سنة 2010، بعد تراجع مهم ب 11% خلال سنة 2009. و يتوقع أن تعرف مداخيل السياحة الدولية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نفس منحى التطور المسجل خلال سنة 2010. وترتكز الفرضيات المعتمدة على متوسط معدلات نمو فى حدود 11 %، بالنسبة لمداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ستمثل ما يعادل 3,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي أي نفس مستوى متوسط السنوات الثلاثة الأخيرة.

غير أن **الأسعار الداخلية**، من المحتمل أن تتأثر بارتفاع أسعار النفط العالمية والمنتجات الأساسية، حيث تبين توقعات سنة 2011 ارتفاعا في أسعار الواردات بنسبة 7,2% عوض 6,7% سنة 2010. وأخذا بعين الاعتبار التدابير المالية المعتمدة لدعم أسعار الاستهلاك خلال هذه السنة، سترتفع الأسعار الداخلية: سيسجل السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا ب 2,5%.

بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2011 من موسم فلاحي واعد، حيث تبدو الظروف المناخية التي سادت منذ بداية هذا الموسم ملائمة، سواء من حيث حجم التساقطات المطرية أو من ناحية توزيعها في الزمان والمكان. وهكذا فإن فرضية متوسط إنتاج بنحو70 مليون قنطار من محاصيل الحبوب تبدو واقعية وفقا للبيانات المتوفرة حتى الآن.

و إجمالا، **سيسجل النشاط الاقتصادي الوطني تحسنا في وتيرة نموه ب 4,6% سنة 2011 عوض 3,3% المقدرة سنة 2010**، نتيجة المساهمة المهمة للأنشطة غير الفلاحية كما هو الحال خلال سنة 2010.

وأخذا بعين الاعتبار لفرضية تحقيق سيناريو 90 مليون قنطار كإنتاج للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، فإن النمو الاقتصادي الوطني، سيعرف تحسنا بنصف نقطة ليستقر في حوالي 5,1% عوض 4,6% المعتمدة في السيناريو المتوسط.

وخلال الأشهر القادمة، ستتم مراجعة جميع المؤشرات الصادرة في هذه الميزانية الاقتصادية التوقعية، وذلك أخذا بعين الاعتبار للتدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل مواجهة الارتفاع المؤكد لأسعار البترول والمواد الغذائية الأساسية في والتي تفوق المستويات المعتمدة في القانون المالي لسنة 2011.

وبناء على فرضية تحقيق النمو الاقتصادي الوطني لنسبة 4,6%، فإن القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، ستعرف تحسنا ب 5% سنة 2011. ستصبح هذه الزيادة بنيوية أكثر منها ظرفية، ذلك أن الارتفاع المسجل خلال سنة 2010 استفاد من التأثير الميكانيكي، إذ أنه جاء بعد نمو ضعيف في سنة 2009 يقدر بحوالي 1,3%. وسيأخذ نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي منحاه الطبيعي، ليسجل ارتفاعا ب 3,8%، بعد 6,6% سنة 2010، في حين ستستعيد أنشطة الخدمات تدريجيا نتائجها التي سجلتها قبل الأزمة الاقتصادية، حيث ستحقق نموا بحوالي 5,5% سنة 2011 عوض 4,4% سنة2010.

وبخصوص **القطاع الأولي**، وعلى أساس السيناريو المتوسط المعتمد بالنسبة لإنتاج الحبوب(70 مليون قنطار) وتعزيز النتائج الجيدة للمكونات الأخرى للقطاع، خاصة الزراعات الصناعية وتربية الماشية والصيد البحري، فإنه سيسجل نموا ب 2% سنة 2011.

وإجمالا، ستساهم أنشطة الخدمات ب 3,3 نقط في النمو الاقتصادي سنة 2011، أي بحوالي نفس المستوى المسجل سنة 2010، في حين أن مساهمة القطاع الثانوي ستنحصر في نقطة واحدة عوض 1,7 نقطة سنة 2009. وبالمقابل، ستساهم أنشطة القطاع الأولي ب 0,3 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 1,1 نقطة سنة 2010.

وسيفرز تطور **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم**، ارتفاعا للطلب الداخلي ب 5%، أي بوتيرة أقل من المتوسط 7,2% خلال الفترة 2006-2009. وتعتبر البوادر الأولية لتراجع مساهمة الطلب الداخلي في النمو إحدى نتائج هذا التباطؤ. وفي هذا الأفق، سيواصل الاستهلاك النهائي الوطني للسنة السادسة على التوالي تسجيل معدلات نمو تزيد عن 4% بالحجم، حيث سترتفع وتيرة نموه لتصل إلى 4,9% سنة 2011. وسيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، المدعم بمجهود الاستثمارات العمومية، ارتفاعا بحوالي 6,5%. وسيظل ارتفاع استهلاك الإدارات العمومية معتدلا، حيث لن يتعدى 3% لكنه مع ذلك يتجاوز نسبة 1,8% المسجلة سنة 2010. ويعزى ذلك إلى ترشيد النفقات العمومية لغير المأجورين.

وعلى مستوى **المبادلات الخارجية للسلع والخدمات بالحجم**، ستواصل الصادرات خلال سنة 2011 ديناميتها التي انطلقت خلال سنة 2010، خاصة خدمات السياحة، حيث سترتفع بحوالي 7,9% عوض 14,4% المقدرة سنة 2010. وبدورها، ستستفيد الواردات من التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، ومن تأثير تفكيك التعريفة الجمركية المطبقة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، حيث ستسجل ارتفاعا ب 6,3% سنة 2011 عوض 5,7% خلال السنة الماضية. وسيفرز هذا التطور المتباين لمنحى وتيرة نمو الصادرات والواردات، مساهمة شبه منعدمة لصافي الصادرات من السلع والخدمات عوض مساهمة إيجابية ب 1,9 نقطة سنة 2010 ومساهمات سالبة خلال سنوات 2007-2009.

وعلى المستوى الإسمي، ستفرز المبادلات الخارجية من السلع والخدمات بالأسعار الجارية، تدهورا طفيفا لرصيد الموارد لتسجل عجزا بحوالي 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 10,3% سنة 2010.

وعلى **مستوى تمويل الاقتصاد**، يتضح من خلال توقعات سنة 2011، ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة ب 7,8%، وهي وتيرة تفوق بشكل طفيف منحى تطور الناتج الداخلي الاسمي الذي سيسجل نموا ب 7,2%. وبعبارة أخرى، فإن الموارد المرصودة على شكل ادخار داخلي، ستواصل منحاها التنازلي بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي سيشكل معدل الادخار الداخلي نسبة 24,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 24,6% سنة 2010.

وسيمثل صافي المداخيل الواردة من باقي العالم 7,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 6,9% سنة 2010. و يعزى ذلك جزئيا إلى ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي ستمكن الدخل الوطني الإجمالي المتاح من تسجيل ارتفاع ب 8,1% عوض 5,1% سنة 2010. وبالتالي، سيصل الادخار الوطني إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 31,5% سنة 2010.

وبالإضافة إلى ذلك، سيرتفع معدل الاستثمار الخام ليصل إلى 35,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 34,1% سنة 2010. وبذلك ستتفاقم حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني لتنتقل من2,7% سنة 2010 إلى 3,6% سنة 2011. ويمكن تفسير هذا المنحى بالتراجع الطفيف للمالية الخارجية نتيجة تفاقم عجز الموارد.

وستتميز **المالية العمومية** بدورها، خلال سنة 2011 بالتحكم في النفقات الجارية التي ستعزز مستواها المسجل سنة 2010، لتصل إلى 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى الارتفاع المعتدل في كتلة الأجور ب 7% وإلى مجهودات ترشيد النفقات الأخرى وإلى التراجع الطفيف لنفقات دعم الأسعار المعتمدة بالقانون المالي. كما سترتفع نفقات استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4% سنة 2011. واستنادا إلى الارتفاع المتوقع للمداخيل الجارية بحوالي 8% فإن ميزانية الدولة، ستفرز تقلصا للعجز الإجمالي ليصل إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 عوض 4,2% سنة 2010.

وفي هذا السياق، ستعرف **الكتلة النقدية** ارتفاعا بوتيرة 9% سنة 2011، عوض 12,6% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2005-2009. ويعزى هذا المنحى إلى شبه استقرار لصافي الموجودات الخارجية وإلى تباطؤ وتيرة القروض على الاقتصاد والتي سترتفع ب 10%. وتجدر الإشارة إلى أن السوق النقدي، قد تميز

خلال سنة 2010 بزيادة معتدلة للكتلة النقدية ب 4,8% ، نتيجة استقرار صافي الموجودات الخارجية وتباطؤ القروض على الاقتصاد التي لم ترتفع سوى ب 7,4% عوض 15% كمتوسط سنوي للفترة 2005-2009.

وعلى ضوء هذه الآفاق الاقتصادية لسنة 2011، تجدر الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

- استئناف الأنشطة غير الفلاحية لنموها التصاعدي، وذلك بعد التراجع الذي عرفته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة الخدمات التسويقية. وقد سجلت قطاعات الصناعات التحويلية غير الصناعات الغذائية والنسيج معدلات نمو مرتفعة سنة 2010، نتيجة دينامية صادرات المواد نصف المصنعة والمصنعة. وليس بفعل التأثير الميكانيكي لمعدلات النمو السلبية المسجلة سنة 2009.

- مواصلة الطلب الداخلي مساهمته في النمو الاقتصادي بوتيرة أقل مما كانت عليه سابقا، حيث بدأت تظهر علامات التباطؤ، مما يستوجب معه دعم دوره كمحرك للنمو. وبالتالي، يعتبر تطوير الصادرات شرطا أساسيا لضمان التمويل الكافي للاقتصاد الوطني وتعزيز نموذج النمو الذي انخرطت فيه بلادنا؛

- وأشارت الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة في شهر يونيو 2010، إلى أن التغير في المخزون سيمثل 4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي، ومن أجل تدبير أفضل لتراكم المخزونات، يستوجب تعزيز الخدمات اللوجستيكية وتطهير التجارة الداخلية والخارجية؛

- وإضافة إلى ذلك، يتضح أن حاجيات التمويل ترتبط بالمنحى التنازلي لمعدل الادخار الداخلي المسجل في السنوات الأخيرة. كما أن الاستهلاك النهائي الوطني يمتص بصورة متزايدة حصة مهمة من الدخل الوطني، مما يقلص من الموارد الداخلية المتاحة لدعم جهود الاستثمار. وبالتالي ستستمر الفجوة بين الادخار الداخلي ومعدل الاستثمار لتنتقل من 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة 2004-2007 إلى 11,5% بين سنتي 2008 و2011 (ستنتقل هذه الفجوة من 9,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 11,4% سنة 2011).

- إلى حد الآن، يتم تمويل الفجوة بين الاستثمار الخام و الادخار الداخلي جزئيا عبر صافي المداخيل الواردة من باقي العالم التي تمثل نسبة 7,1% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي. ورغم ذلك بقي جزء من حاجيات التمويل يقدر بحوالي 4,4% من الناتج الداخلي

الإجمالي تم تمويله عبرالاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الأجنبية. وتتطلب تطورات المحيط الدولي التي لا زالت مخاطر تدهوره كبيرة، من بلادنا، تعبئة جيدة للادخار الداخلي من جهة وتحسين تنافسية المقاولات ودعم جاذبية الاقتصاد من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنه سيتم تحيين تقديرات المجاميع الماكرو الاقتصادية لسنة 2010 من طرف المندوبية السامية للتخطيط في ربيع 2011، بعد حصر معطيات الحسابات الوطنية لسنة 2010. وبخصوص التوقعات الاقتصادية لسنة 2011، سيتم مراجعتها خلال شهر يونيو في إطار إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2012.

تطور الناتج الداخلي الإجمالي

بالحجم حسب أسعار السنة الماضية

التغير (بالنسبة المئوية)

البنود	2008	2009	2010*	2011**
القيمة المضافة للقطاع الأولي.....	16,6	29, 0	-7,1	2,0
القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي (1).....	3,9	0,8	5,2	4,9
• القطاع الثانوي.....	3,6	-4,7	6,6	3,8
• القطاع الثالثي.....	4,1	3,9	4,4	5,4
• **مجموع القيمة المضافة.....**	**5,7**	**5,0**	**3,1**	**4,4**
• **صافي الحقوق والرسوم** (2)	**5,0**	**4,6**	**4,3**	**5,9**
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (1+2)..	**4,1**	**1,3**	**5,0**	**5,0**
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....	**5,6**	**4,9**	**3,3**	**4,6**
تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي	5,9	1,9	0,8	2,5

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011 .

بعض مؤشرات الماكرواقتصادية

البنود	2008	2009	*2010	**2011
الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....	5,6	4,9	3,3	4,6
الاستهلاك النهائي الوطني.....	5,7	5,6	3,8	4,9
- الأسر المقيمة.....	6,0	4,0	4,4	5,5
- الإدارات العمومية.....	4,8	11,2	1,8	2,9
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....	11,5	2,5	3,5	6,5
صادرات السلع والخدمات.....	7,3	-12,3	14,4	7,9
واردات السلع والخدمات.....	12,2	-6,5	5,7	6,3
عجز الموارد..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	-14,1	-11,6	-10,3	-11,6
معدل الادخار الداخلي..... (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	24,7	25,1	24,6	24,1
معدل الادخار الوطني.....	32,9	31,0	31,5	32,0
معدل الاستثمار.....	38,1	36,0	34,2	35,6
رصيد التمويل (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)	-5,2	-5,0	-2,7	-3,6

(*) : تقديرات و(**) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يناير 2011

– التغير ب %